بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المُقَدِّمة

في أصول التأريخ الأدبي

التأريخُ في أوسع معانيه: هو قصة ماضي الإِنسان، أو هو عَرضٌ منظَّم مكتوبٌ للأحداث التي أَثَّرت في أُمَّة، أو نظام أو علْم أو فنّ.

ويسعىٰ التاريخُ إِلى إِيضاح أسباب هذه الأحداث ودلالاتها، ويعرضها على نحو يدلُّ على تشابكها معاً في قصة واحدة، هي «قصة الحضارة»، ويستعين التاريخ في ذلك بالآثار والروايات والمذكرات والمعاهدات.

وتفرَّع عن التاريخ العام عدد من التواريخ المتخصصة بجهة من جهاته، أو فنٍّ من الفنون التي أثرت في أحداثه، أو تأثرت بأحداثه.

وضمْن تاريخ الحضارة العربية والإِسلاميَّة العام، وُجد:

تاريخ التشريع الإِسلامي.

وتاريخ الأدب العربي.

وتاريخ النحو العربي.

وتاريخ العلوم (التطبيقية) عند العرب.

وتاريخ الطبّ العربي.

وتاريخ النقد الأدبي عند العرب.

وتاريخ الفلسفة الإِسلاميَّة.

وتاريخ التصوُّف.

وتاريخ المُدُن، وتاريخ المدينة النبوية، وتاريخ القدس، وتاريخ مكة.. إلخ.

ولكل تأريخ أصوله وقواعده ومضموناته.

وسوف أخص التأريخ الأدبي بهذه المقدمة، حيث جعلتُ هذه الدراسة «قصيدة كعب بن زهير» مثالاً له.

وإذا أردنا أن نعرف واقع «تأريخ الأدب» الذي وصلَنا، فإننا نرجع إلى المدوَّنات الأدبية القديمة، أو الموسوعات الأدبية: «الكامل» للمبرد، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة، و«طبقات الشعراء» لابن سلام الجمحي، و«العقد الفريد» لابن عبد ربه، و«الأغاني» لأبي فرج الأصبهاني.. إلخ.

ونرجع أيضاً إلى المصنفات الحديثة التي أخذت اسم «تاريخ الأدب العربي»، فتحتَ هذا العنوان صنف: الرافعي، والزيات، وشوقي ضيف، وحنا الفاخوري، وغيرهم.

وقد جمع القدماءُ في تصانيفهم العصور العربية كُلَّها، بل مزجوا وخلطوا الأدباء بعضهم ببعض؛ لأن أكثر التصانيف كانت مبنية على الموضوعات والأفكار وطرائق التعبير وفنونه.

أما أهل العصر الحديث، فإنهم قسموا الأدب إلى عصور، ودرسوا أهل كلِّ عصر في باب متفرد، وأجمعوا على التقسيمات التالية:

العصر الجاهلي، صدر الإسلام، العصر الأموي، العصر العباسي الأول، العصر العباسي الثاني، عصر الدول المتتابعة ـ وسماه بعضهم عصر (الانحطاط) ـ ثم العصر الحديث.

وقد عاب بعض النقاد هذا التقسيم، ولكنني أراه موافقاً لحال الأدب

العربي؛ فالأديب ابن عصره ومصره، والشاعر ينفعل بالأحداث، تؤثر فيه، ويؤثر فيها، وينهل من ماعون العصر الثقافي والاجتماعي والبيئي.

والحاصل أن الحياة العربية تأثرت ـ عبر العصور ـ بالأفكار السائدة تأثراً كبيراً، فمن ينكرُ أن الإسلام قد أثر في مضمون الشعر العربي وفنونه؟ ومَنْ ينكرُ أن فحول الشعر في العصر الأموي لهم خصائصهم التي تميزهم من شعراء صدر الإسلام؟ ومَنْ ينكر تأثير الثقافة الوافدة المترجمة في شعراء العصر العباسي؟ ومن ينكرُ أن كثيراً من شعراء العصرين المملوكي والتركي قد هوى فنُّهم عن مستوى الفحولة التي كانت في العصور السابقة؟

ولم أذكر إلا عنصراً واحداً من عناصر التأثير في الشعر التي وُجدت في كل عصر من العصور، وجعلته مختلفاً عن سابقه، ولاحقه، وإنك لتقرأ القصيدة فتحكم عليها أنها من العصر الفلاني بناء على مضمونها وأسلوبها دون معرفة قائلها.

وهذا التقسيمُ ليس غريباً عن النقد الأدبي العربي القديم: فهذا ابن سلام الجمحي قسم كتابه «طبقات فحول الشعراء» إلى طبقات، وجعل لكل عصر طبقات، ولم يمزج في الطبقة بين الجاهلي والأُموي، وأوقف الفحولة عند نهاية العصر الأمويّ، ولم يُدخِل فيها شعراء العصر العباسي؛ لاعتقاده أن فحولتهم لها خصائصها.

وقسموا الشعراء إلى قدماء ومولّدين، فاستشهدوا بشعر القدماء في اللغة والنحو، وتركوا المولدين؛ لمقاييس وضعوها.

وواقع تاريخ الأدب العربي الذي صوّرته كتب تاريخ الأدب، وحرصتْ على إثباته: رَصْد شعراء العصر، ورصدُ نتاجهم، واستنباط الأحكام الخاصة بكل شاعر، واستنباط الأحكام العامّة على العصر برمته، وبيان المؤثرات في الشعر والشاعر.

ومن المؤثرات ربط كل نصّ بقصة أو مناسبة، وبهذا جمعوا بين التاريخ والأدب؛ لأن المناسبة تكون غالباً تأريخيّة، أو اجتماعية، أو سياسيّة، أو دينيّة.. إلخ.

فالمدح والرثاء والفخر والاعتذار: قد يتصل بملك أو زعيم أو أمير لهم سطوة أو جاه أو كرم، ورصْد وجود هؤلاء من مهمة المؤرخين.

والغزل: يتصل بالمرأة، والمرأة موصولة بالعادات، والأعراف، والدّين، ورصد العادات والأعراف من اختصاص القصص، وهو جزء من التاريخ.

وقد وصلنا الشعر العربي الجاهلي، وشعر صدر الإسلام، عن طريق رواة الشعر الذين عُنوا برواية النصّ وضبطه، ونسبته إلى صاحبه؛ كما نرى في «المفضليات»، و«الأصمعيات»، و«الحماسة»، و«المعلقات»، ودواوين الشعراء.

ونرجّح أن الرواية الأولى للقصائد كانت خالية من أي شرح، أو تعليق، ثم جاءت مرحلة الشرح والشُرَّاح، وبيان المناسبات، فاضطر الشرَّاحُ للرجوع إلى التاريخ، والقصص، وأيام العرب، والأنساب، والأمثال؛ لبيان مناسبة القصيدة، وشرح الدلالات الغامضة، التي لا تستجيب للاشتقاق اللغوي.

والمعروف أن تأريخ العصر الجاهلي، لم تضبطْه رواية صحيحة، ودخل الوضْع في كثير من نواحي تاريخ صدر الإسلام؛ لأسباب كثيرة، ولا يضبطه إلا الأسانيد المتصلة الصحيحة، وهذا لم يتوفر إلا لجانب واحد.

ومن جوانب التاريخ العام الحضاري: جانب التشريع المعتمد على القرآن والحديث الصحيح، أما بقية الجوانب، فقد تساهل الرواة في روايتها، وجمعوا في مصنفاتهم كلَّ ما سمعوه دون نقد، وحتى السيرة النبويّة لم تسلم من الخلط والوضع، بهدف إثبات سوابق جهادية لمن تأخر إسلامهم، وناوؤوا الإسلام في أول ظهوره، ولم يصلنا منها بالسند الصحيح الموثوق إلا الإشارات القرآنية،

وما رواه البخاري ومسلم في «صحيحيهما».

وعندما قرر مؤرخو الشعر العربي في عصر التدوين والتصنيف الواسع شرح النصوص، رجعوا إلى التاريخ الذي ألمحنا إليه، ولاءَموا بين نصوص الشعر والأخبار، فبعض النصوص وافق خبراً صحيحاً، وبعض النصوص وافق خبراً موضوعاً، فضلاً عن أن المؤرخين نقلوا نصوصاً شعرية موضوعة؛ لتأكيد خبرٍ موضوع، وأكثر ما وقع هذا في كتب السيرة والتأريخ.

ومع ربط النص الشعريّ بالأسباب التاريخيّة المختلقة، أضافوا على النصوص الأصلية أو أكثرها على النحو التالي:

١ـ **قصيدة صحيحة، اخترعت لها قصة غير صحيحة**: مثالها: سبب قول معلقة امرىء القيس، وقصة يوم دارَة جُلْجُل.

٢ـ **وقصيدة غير صحيحة، أُضيفت إلى حدثٍ صحيح**: وأمثلتها كثيرة في كُتُب السيرة.

٣ـ **وقصيدة صحيحة الأصل، أُضيف عليها أبيات منحولة**: ومثالها قصيدة أبي طالب التي يمدح فيها رسول الله.

٤ـ **وقصيدة صحيحة، ومناسبتها صحيحة**: مثالها قصيدة حسان الهمزية.

٥ـ **وقصيدة صحيحة، تختلف الروايات في بعض ألفاظها**، وهذا كثير جداً.

٦ـ **وقصيدة صحيحة الأصل، وزيد عليها، ومناسبتها غير صحيحة**: ومثالها قصيدة كعب بن زهير (بانت سعاد).

وليس هذا التقسيم تاماً شاملاً، فهناك حالات لم يستوعبها هذا التقسيم، وأكرر القول بأَنَّ هذه التقسيمات أكثر ظهوراً في شعر العصر الجاهلي وصدر الإِسلام، وفي شعر المخضرمين؛ لأنَّ الزمن بينه وبين حركة الرواة ونشاطهم كان بعيداً، وأدقُّ من ذلك القول: إن الزمن بين قَوْله وبين جمعه الجمع العلميّ

المقصود لذاته كان بعيداً، فدخله التحريف والتصحيف والتغيير والزيادة، ونُسي سبب قوله.

وقلتُ: «الجمع العلميّ المقصود لذاته» أريد مرحلة التدوين الواسع المنظم لهدف التدوين والتعليم.

وقد كان قبل هذه المرحلة مكتوباً، أو مكتوباً بعضه في صحف مفرّقة، وكان يُحفظ ويُنشد لهدف الإنشاد، والاستمتاع بالرواية والإنشاد، وأقصد الاستمتاع بالموضوع؛ لأن الشعر سِجِلُّ أمجاد الآباء، وتتوارث القبيلة الفخر بالمآثر، يتغنون بها لتربية الأبناء عليها، أو لإشاعتها.

وهذا التباعد بين الآباء والأحفاد قد يكون من أسباب الزيادة؛ لإضافة مجد نَسي الجدُّ أنْ يذكره، أو لم يكن موجوداً.

ومن أسباب تغيير بعض الألفاظ طروء النسيان على الحافظ في بعض مواطن البيت أو القصيدة، فيكمله المنشدُ من عنده.

وقد يكون من أسباب وضع القصة المرافقة للقصيدة، التي تجمع بين الحقيقة والخيال، أو تكون خيالاً تاماً.

فواقع الحال: أن الرواة الذين جمعوا الشعر وبوّبوه، طرقوا أبواب القبائل والأُسر؛ ليأخذوا شعر شاعرهم من أفواههم، فيسأل الراويةُ القبيلة، أو أحدَ أبناء الأُسرة عن سبب قول القصيدة وقصّتها، فيروون له قصة فيها محامدهم ومفاخرهم، قد تكون خيالية، وقد يكون لها أصلٌ، ثم زيدَ عليها مع تعاقب الأجيال.

والقصة نثرٌ، والنثر يُروى بالمعنى، وقصة المجد تختلف روايتها باختلاف رُواتها، أو على حسب قدرة الراوي على تزيين الحديث بالإضافات المشوقة الفنيّة.

أما الجَمْع العلمي الذي قام به علماءُ بالشعر؛ لأهداف عِلْميّة، فلم يوجد إلا في مطلع القرن الثاني الهجري.

وأول شيوخ هذا العلم أبو عمرو بن العلاء المتوفىٰ سنة (١٥٤هـ)، وحماد الراوية المتوفى سنة (١٥٦هـ).

وأخذ عن هذه الطبقة المفضّل الضبّي (توفي ١٧٨هـ)، والأصمعي (ت٢١٦هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)، وأبو عمرو الشيباني (ت٢١٠هـ).

وعلى سبيل المثال ـ لا الحصر والتحديد ـ أذكر أن شعراء المعلقات السبع بقي شعرهم تتناقله الروايات الشعبية مدة تتراوح بين المئة والخمسين عاماً إلى المئتين، قبل أن تضبطه الرواية العلمية، وقبل أن يقع في قبضة أهل العلم بالشعر:

فامرؤ القيس يُرجَّح أنه توفي قبل الهجرة بحوالي مئة سنة.

وطرفة بن العبد يُرجَّح أنه توفي حوالي سنة (٨٠) قبل الهجرة.

وعمرو بن كلثوم توفي قبل الهجرة بحوالي عشرين سنة.

وعنترة توفي حوالي (١٥) قبل الهجرة.

وزهير بن أبي سلمى ربما توفي في السنة الخامسة قبل الهجرة.

وأما المخضرمون ـ الذين عاشوا في الجاهلية والإسلام، وقالوا شعراً في جاهليتهم وإسلامهم ـ فإن شعرهم الجاهلي ينطبق عليه حكم شعر شعراء الجاهلية في بُعْد زمنه، وأما شعرهم في الإسلام، فإننا نرجح أن أكثرهم انتهى من قول الشعر في العقود الثلاثة الأولىٰ من القرن الأول، بل إنَّ بعضهم لم يقل إلا الشعر القليل في إسلامه مثل: لبيد، وشعراء قريش الذين هجوا المسلمين، ثم أسلموا بعد فتح مكة.

وقد تأخرت وفاة بعض المخضرمين إلى النصف الثاني من القرن الأول، مثل النابغة الجعدي.

وقد غدا شعر المخضرمين الإسلامي عاملاً أشدَّ إيذاءً من عامل بُعْد الزمن في الشعر الجاهلي، وهو الوضع والاختلاق، والنَّحْل؛ لأغراض سياسيّة، أو اجتماعيّة، أو وعظيّة؛ مما صَعُبَ معه تمييز الغثّ من السمين؛ وجعل علماء الشعر يعفون عن رواية شعر المخضرمين الإسلامي؛ لأنك تجد قطرة حقّ ذابت في بحر من الباطل، وما رواه ابن إسحاق في السيرة من هذا النوع، وما نُسبَ إلى عليّ بن أبي طالب من الشعر ـ في ديوانه المطبوع ـ لا يصحُّ منه شيءٌ، وما نُسب إلى أبي بكر الصديق من شعر في رثاء النبي ﷺ، فهو مكذوب عليه، فأبو بكر لم يقل شعراً قطُّ، والله أعلم.

أما الشعراء الذين نبغوا في النصف الثاني من القرن الأول، فقد وصلنا شعرهم قريباً من أصله، وقلّت الاختلافاتُ في روايته؛ لأنه كان قريباً من زمن الرواية العلمية، ولانتشار التعليم، وكثرة المدارس ـ الكتاتيب ـ، ولأن الشعر أصبح مادة دراسية، يجب على طلاب العلم إتقانها قبل الانتقال إلى دراسة العلوم الدينية (رواية الحديث، والتفسير، والفقه).

وقلتُ: إن شعراء هذه المدة كانوا قريبين من زمن الرواية العلمية المنظمة، وهذه وفيات فحول شعراء العصر الأموي:

الأخطل (٩٠هـ).

الراعي (٩٠هـ).

جرير (١١٠هـ).

الفرزدق (١١٠هـ).

الكميت (١٢٦هـ).

وإذا قارنا تاريخ الوفيات، بتاريخ وفيات الجيل الأول من رواة الشعر العلماء، فإننا نجد وجود هؤلاء قريباً من زمن طلب هؤلاء الشعر، يُضاف إلى هذا أن شعر هؤلاء الشعراء كان يدوّن في وقته، وربما دوّنه راويةُ الشاعر قبل أن يُنشَد في المحافل.

فقد أوردت المصادر الأدبية[1] أن جريراً عندما أراد أن يهجو بني نمير، أقبل إلى منزله، وقال للحسين راويته: زِدْ في دُهْن سراجك الليلة، وأعدَّ ألواحاً ودواةً، ثم أقبلَ على هجاء بني نمير، فلم يزل حتى ورد عليه قوله:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلا كَعْباً بَلَغْتَ وَلا كِلابَا

فقال جرير للحسين ـ راويته ـ: حَسْبُك، أطفىء سِراجَكَ، ونَمْ، فقد فرغتُ منه، يعني: قَتَلْتُه.

وعن كتاب «النقائض»[2]: «هَجَتْ بنو جعفر بن كلاب قوم الفرزدق، فأراد أن يهجوهم، ولكنه قال: واللهِ ما أعرف مثالبهم، ولا ما يُهْجَون به فبينا هو كذلك، إِذْ قدم عُمر بن لجأ التيمي البصرة، فقال الفرزدقُ لابن متّويه ـ وهو راوية الفرزدق، وكان يكتبُ شعره ـ: امضِ بنا إِلى هذا التيميّ، قال: فخرجنا حتى وقفنا على الباب الذي هو فيه، فاستأذنّا، وعند ابن لجأ فتيانٌ من بني عَديّ يكتبون فخره بالرِّبَاب».

وروى صاحبُ «الأغاني»[3] عن رجل من هذيلٍ قال: فجئتُ الفرزدق، ودخلتُ على رُواته، فوجدتُهم يعدّلون ما انحرف من شعره، فأخذتُ من شعره ما أردتُ؛ ثم جئتُ جريراً، وجئتُ رواته وهم يقوّمون ما انحرف من شعره

---

(١) (ص: ٤٣٠).
(٢) (ص: ٩٠٧).
(٣) (٥٨/٤).

وما فيه من السّفاد ـ كلّ عيب يوجد في القافية قبل الرويّ ـ، فأخذتُ منه ما أردتُ.

وما ذكرتُه في صفة نَقْل الشعر الجاهلي، والمخضرم، وصَدْر الإسلام، لا ينطبق على الشعر بعامّة، ولا يطعنُ في قيمة الشعر الذي وصلنا من هذه العصور بعامّة.

وسوف نذكرُ ـ فيما بَعْدُ ـ ما هدانا إليه البحث ـ بعد هداية الله ـ من القواعد والأفكار التي تطمئن القارىء، وتضع يده على صحيح الشعر.

ولكنني أُقدّم القول، بما قاله الباحثون الذين سبقوني بأن «الوضْعَ والنَّحْلَ والانتحال ظواهر أدبية عامّة لا تقتصر على أُمَّة دون غيرها من الأُمم، ولا يختص بها جيل من الناس دون غيره من الأجيال، فقد عرفها العرب كما عرفتها الأمم الأخرى التي كان لها نتاج أدبي، وعرفها العصر الجاهلي كما عرفها العصر الأموي والعباسي، ومازال يعرفها عصرنا الحاضر الذي نحيا فيه».

ومن أشهر أمثلة النَّحْل والانتحال في العصر الحديث ـ وهي ليست سرّاً، ولا تطعن فيمن تشملهم ـ الخطب السياسيّة، والأدبية والعلميّة التي يلقيها أكثر الملوك والأمراء والرؤساء العرب مكتوبة، فهي في حقيقتها مدبجة بقلم مستشار مختص في ديوان الحكومة، ولكنها تنسب في السجلات الرسمية إلى الذي ألقاها، وقد يُدْرَس جزءٌ منها أو كلها في المدارس والجامعات، منسوبة إلى الملك أو الرئيس.

ومثلها الخطب والبيانات التي يلقيها نائب عن الرئيس أو الملك في مؤتمر أدبي أو طبي أو فلكي.. إلخ، وتُنْسب إلى مَنْ ناب عنه القائل.

والنحْل والانتحال ضرْب من السياسة الإعلاميّة والصحفية الحديثة، فكم من قصة أو خبر صُنِعا ولُفّقا ونُسبا إلى رئيس أو وزير أو إلى مسؤول كبير (فضَّل

عدم ذكْر اسمه)، وهي في الحقيقة قصة خيالية ملفّقة لهدف سياسيّ.

وعندما كانت تثور الحربُ الإعلاميّة بين الدول العربية، كانت كلُّ إذاعة تلفّقُ الأقوال وتنسبها إلى الآخرين، وكان المذيع المشهور أيام دولة عبد الناصر: أحمد سعيد، من أكبر الوضَّاعين والناحلين، رحم اللهُ من ذكرتُ، وغفر لهم.

وتخلّلُ الكذب بين الأخبار، والآداب، لا يدعو إلى رفضها كلّها، أو الشكّ في أكثرها.

وإذا قيل: إنَّ الكتاب الفلاني أخباره كاذبة، لا يشمل هذا الحكم العموم؛ فكتاب «الأغاني» لأبي الفرج، فيه أكاذيب كثيرة، ولكنه يحتوي أيضاً على حقائق تاريخية وأدبية.

وإذا قيل: إن قصة عنترة وبطولاته المسطورة في سيرته الشعبية، خياليّة، أو من نسج الخيال، فلا يعني هذا أَنَّ كلَّ ما جاء فيها كاذب مخترع؛ فوجود عنترة في التاريخ، واقع، وكونه كان شجاعاً، حقيقة، ووجود عَبْلة حقيقة، وإنما الخيال في المبالغات التي تخرجه عن حدّ الواقع التاريخي المشابه؛ بأن تجعله ينتصر على العدد الغفير وحده دون أعوان، ولو جعلوه القائد الذي لم يهزم في معركة، لكان مقبولاً تاريخياً؛ لأن له أمثالاً؛ فخالد بن الوليد حالفه النصرُ في جميع معاركه ـ في جاهليته وإسلامه ـ، وهذا حقيقة واقعة، ولكن انتصر بوصفه قائداً لجند يضع لهم الخطط الحكيمة، ويقودهم، ويكون في وسطهم أو مقدمتهم كما تقتضي الخطة الحربية.

ولكن كيف نميز الغثَّ من السمين، والصحيح النسبة من المنحول، ونميز القصة الملفقة أو الكاذبة، من القصة الخالصة والصحيحة؟

قلتُ: إنَّ الخبر الأدبي، يتضمَّنُ قصةً ونصاً، أو قصيدةً، وسبب قول القصيدة، ونفس بعض الإشارات التاريخية والاجتماعية، وقد يكون النصُّ

صحيحاً، أو صحيحاً أكثره، والقصة المرافقة غير صحيحة، وقد تكون القصة صحيحة، والقصيدة موضوعة منحولة.

* ولذلك نقسّم النَّقْد إلى قسمين:

الأول: نَقْد النص، ونسبته إلى صاحبه.

الثاني: نَقْد القصة المرافقة التي تؤرّخ لوجود النصّ في مدّة معينة من حياة الشاعر، أو تؤرخ المناسبة دون تحديد زمن أو واقعة تاريخية، فإن كانت القصة تتصل بحياة المجتمع وعاداته، فلا سبيل إلى تحديد زمن، أو ربطها بتاريخ، وإن كانت القصة تتصل بالوقائع الحربية والسياسية، فهذه يمكن أن يحدد زمنها تقريباً.

*** أما نَقْد النص ونسبته إلى صاحبه، فإننا نعمد فيه على الرواية والدراية.**

ـ أما الرواية: فنقصد بها ـ في عِلْم رواية الأدب بخاصة ـ أن تُسند رواية النصّ إلى واحدٍ أو أكثر من فئة من الرواة اتخذتْ من الشعر موضوعاً علمياً تدرسه دراسة، وتأخذه عن شيخ أو أستاذ في مدرسة من مدارس علم الشعر وروايته في بداية عصر التدوين (القرن الثاني الهجري)، ونعني بالمدارس تلك المجالس والحلقات التي كانت تعقد في المساجد أو منازل الشيوخ، ويجتمع فيها التلاميذ من العلماء والمتعلمين، يتحلقون حول شيخ شُهد له بالحفظ والرواية ومعرفة كلام العرب والإحاطة الواسعة بشعرهم، وذلك بالاطلاع على ما سبق عصره من جهود الرواة في حفظ الشعر وتدوينه، وتكون وسيلة الدرس مزدوجة تقوم على أمرين: على قراءة ديوان الشاعر، أو ديوان القبيلة، والتلاميذ يتابعون القراءَة في نُسخ بين أيديهم، أو يستمعون لمن يقرأ، وعلى ما يلقيه الشيخ من تصحيح لبعض الأخطاء، أو ذكر لوجوه الروايات، أو تفسير لغريب الألفاظ، أو شرح للمعنى العام وذكر جوّه التاريخي وحوادثه وأخباره.

وقد يضاف إِلى هذين: الرحلة إِلى البادية، أو الاستماع إِلى مَنْ يفدُ منها من الأعراب.

هذه الحركة الدراسية التي بدأت مُنظمة منذ مطلع القرن الثاني، تخرَّج منها عدد من العلماء بالشعر، نسميهم: «الرواة العلماء»، وقد بدأت هذه السلسلة بأبي عمرو بن العلاء المتوفى سنة (١٥٤هـ)، وحماد الراوية المتوفى سنة (١٥٦هـ).

وأخذ عن هذه الطبقة عدد من شيوخ الرواية؛ كخلف الأحمر، والمفضل الضبيّ، والأصمعي، وأبي عبيدة، وأبي عمرو الشيباني.

وأخذ عن هؤلاء مَنْ تلاهم؛ كابن الأعرابي، ومحمد بن حبيب، وأبي حاتم السجستاني، ثم أخذ عن هؤلاء: السكري، وثعلب، وأضرابهما.

فليس كلُّ شعر وجدناه في كتابٍ قديم يُعَدُّ صحيح النسبة، وما يفعلهُ المحققون للنصوص من أهل العصر الحديث بتخريج البيت أو القصيدة، وعزو النص إِلى المصادر التي نقلته، ما يفعله هؤلاء لا يُعدُّ توثيقاً للنص الأدبي، بمعنى صحة نسبته إِلى قائله، وإِنما هو توثيق بصحة النصّ كما ورد في الكتاب الذي يحققونه؛ ذلك أن الموسوعات الأدبية، وكتب الأدب العامَّة، لم تشترط صحة النصّ الذي تستشهد به، وإِنما تنقله على أن معناه يوافق الباب الذي يتحدثون عنه في ذلك المجلس.

وقد أشار محمد بن سلام إِلى معنى ما قلتُه، فقال في مقدمة «الطبقات»: «وفي الشعر مصنوعٌ مُفتعل موضوع كثير لا خير فيه، ولا حجة في عربيته، ولا أدبَ يُستفاد، ولا معنى يُستخرج، ولا مثل يضرب، ولا مديح رائع، ولا هجاء مقذع.. وقد تداوله قومٌ من كتاب إِلى كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه على العلماء، وليس لأحد ـ إِذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على إِبطال شيء منه ـ أن يَقْبَلَ من صحيفة، ولا يروي عن صحيفة».

وقال: «وللشعر صناعةٌ وثقافة يعرفها أهل العلم، كسائر أصناف العلم والصناعات».

وقال قائل لخلف الأحمر: إذا سمعتُ بالشعر أستحسنه، فما أُبالي ما قُلْتَ فيه أنت وأصحابك، قال خلف: إذا أخذتَ درهماً، فاستحسنته، فقال لك الصرَّافُ: إنه رديء، فهل ينفعك استحسانُك إيَّاه؟

وذكر ابن سلام مثالاً للكتب التي تتضمن الشعر الموضوع، فقال: «وكان ممن أفسد الشعر وهجّنه، وحمل كلَّ غثاء منه محمدُ بن إسحاق (صاحب السيرة)، فكتب في السِّيَر أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعراً قطُّ».

وضرب ابن سلاَّم مثلاً للعلماء ـ من غير علماء الشعر ـ الذين يروون الشعر، ولا يدرون ما هو ؟ فقال:

«ويُروىٰ عن الشعبي عن ربْعيّ بن حراش (ت سنة١٠٠هـ، وسمع من عمر): أن ابن الخطاب قال: أيُّ شعرائكم الذي يقول:

فـألْفَيْـتُ الأمـانـة لـم تخنْهـا كـذلـك كـان نـوحٌ لا يَخُـونُ

وهذا غلط على الشعبي، أو من الشعبي، أو من حراش، أجمع أهل العلم أن النابغة لم يقل هذا، ولم يسمعه عمر، ولكنهم غلطوا بغيره من شعر النابغة، فإنه قد ذُكر لي أَنَّ عمر بن الخطاب سأل عن بيت النابغة:

حَلَفْـتُ فلـم أتـركْ لنفسـك ريبـةً وليـس وراءَ اللهِ للمـرءِ مَـذْهَـبُ

وحريٌّ أن يكون هذا البيت.

ثم قال: وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر، ولا يضبط الشعر إلا أهله، وقد تروي العامَّةُ أَنَّ الشعبيَّ كان ذا عِلْمٍ بالشعر وأيام العرب، وقد رُوي عنه هذا البيت، وهو فاسد.

وروى عنه شيءٌ يُحملُ على لبيد:

باتَتْ تشكّىٰ إِليَّ النفسُ مُجْهَشةً وَقَدْ حَمَلْتُكِ سَبْعاً بعدَ سَبْعِينِ
فـإِن تعيشـي ثـلاثـاً تبلُغـي أمـلاً وفـي الثـلاثِ وفـاءٌ للثمـانيـنِ

ولا اختلاف في أَنَّ هذا مصنوع تُكَثَّرُ به الأحاديث، ويستعانُ به على السهر عند الملوك، والملوك لا تستقصي»[1] اهـ.

وتمعّن قوله: «تستكثر به الأحاديث، ويُستعانُ به على السهر».

وهذا شأن كثير من كتب الأدب العامَّة والموسوعات الأدبية؛ فهي وإِن لم تقُلْ في مجالس الملوك، فإِنها صُنعت لتكون صالحة لذلك، أو تكون صالحة لمجالس المسامرة والمنادمة، أو لتعليم طلبة العربية، وتثقيفهم بمادة لتثقيف اللسان وصقل الموهبة، فهذه الكتب تصلح مادتها للتعليم، ولا تصلحُ لتأريخ الأدب، وتوثيق نسبته إِلى أصحابه وإِلى عصره، والله أعلم.

ـ وأَمَّا نَقْدُ النصّ بناءً على عِلْم الدراية، فيتضمن ما يلي:

لقد اتفق علماءُ نَقْد الشعر على مجموعة من الخصائص العامَّة لكلِّ عصر من عصور الأدب: تشمل المفردات، والمعاني، والصور الفنية، والتراكيب.. إِلخ.

واتفق علماء الرواية على صحة عدد من قصائد كلِّ شاعر، يمكن أن يستنبط منها الخصائص الفنية لكلِّ شاعر.

والمنهج الذي ارتضاه جهابذة النقد «أن نسلِّمَ بصحة ذلك القدر من الشعر الذي اتفق عليه العلماءُ الرواة جميعهم، واشتركوا في روايته، وأن نتَّخذ من هذا القدر المشترك المتفق عليه أصلاً لديوان الشاعر ندرسه دراسة دقيقة؛ لنستشف منه روح الشاعر وخصائصه الفنية، ثم نتخذ من هذا المقياس الفني محكّاً

---

(١) «الطبقات» (١/ ٦١).

نعرض عليه القصائد المتفردة التي انفرد بها كلُّ راوية، فما استقام منها مع مقياسنا، رجحنا صحته، وضممناه إلى الديوان، وما لم يستقم، رجحنا أنه مما اختلطت نسبته على ذلك الراوية»[1].

ـ وأمَّا قصة القصيدة، وما يرافقها من تفسيرات تاريخيَّة واجتماعيَّة، فإننا نقسم الكلام عليه إلى قسمين، باعتبار الزمن:

١ـ القصة في العصر الجاهلي.

٢ـ القصة في صدر الإسلام والقرن الأول.

أما القصة في العصر الجاهلي: فإنا ندرسُ فيها السند والمتن معاً، فقد يكون السند متصلاً بأحد الرواة العلماء الموثوقين، ويكون المتن مكذوباً ملفقاً موضوعاً؛ ذلك أن سند القصة الجاهلية ليس متصلاً غالباً؛ فالرواة الأوائل نقلوا الأخبار عن أناس لم يعاصروا القصة، وإنما حفظوها بالوراثة والرواية الشفوية، والقصة إذا انتقلت من جيل إلى جيل بالمشافهة، تدخلها الزيادات، أو يدخلها الاختلاق لسدّ الثغرات المنسية، يُضاف إلى هذا رغبة الراوي في إثبات مجدٍ قديم إذا كان يروي قصة شاعر من قبيلته.

والرواة العلماءُ إنما ينقلون ما يُقال لهم، فليسوا مسؤولين عن الكذب في القصة إنْ كانت كاذبة.

فإذا وجدنا قصة قصيدة، أو قصة شاعر، فإننا نعرضها على التاريخ المحفوظ، ونعرضها على ما عُرف من أحوال المجتمع العربي في الجاهلية.

فقصة امرىء القيس يوم دارة جلجل، لا نقبلها، أوْ لا نقبل جزئياتها: غدير الماء تخلع عنده النساءُ ملابسهنّ كلها، وسفر النساء وحدهنّ دون حادٍ أو سائق

---

(١) انظر: «مصادر الشعر الجاهلي» (ص: ٥١٤).

أو مرافق، وذبحه ناقته وشواء لحمها أو طبخه في مُدَّة قصيرة، مع أن لحم الجمل الكبير لا يصلح للشواء، وإذا طهي يحتاج إلى ساعات طويلة ليصبح صالحاً للمضغ، وركوبه مع عنيزة على بعيرها، وما دار بينهما، وسرقته ملابسهن. . إلخ.

كل هذا لا يستقيم مع العقل والواقع الاجتماعي العربيّ.

وقصة امرىء القيس مع بنت ملك الروم، وما دار بينهما من حبّ أو لقاءات، أو تزويج ملك الروم امرأ القيس ابنته، كلُّ هذا لا نقبله، أما رحلته إلى ملك الروم، فقد تصحُّ، فكثير من ملوك العرب في الجاهلية، أو كثير ممن يطلبون الملك، كانوا عُبداناً إما للفرس أو الروم، فملوك المناذرة وملوك الغساسنة كانوا حُرَّاساً، يحمون ثغور الفرس والروم من الزحف العربي، فليس غريباً أن يذهب امرؤ القيس إلى ملك الروم يطلب منه العون، فالماضي يقاسُ بالحاضر، والحاضر حلقة في سلسلة تضمُّ ذوي النفوس المريضة التي قطعت صلتها بترابها، وأهلها، ونحن عندما نذكر محامد العرب في الجاهلية، إنما نذكر محامد الأمَّة بمجموعها، ولا نذكر محامد ملوكها.

وقصة حسان بن ثابت، والتقاؤه النابغة الذبياني في سوق عكاظ، وإنشاده قصيدته الميميَّة، وتفضيل الأعشى أو الخنساء عليه، في سياق النقد المذكور، لا يصحُّ منه شيء؛ لأنه يخالف ما اتفق العربُ وعلماء العربية عليه، وهي قصة مصنوعة للتعليم، بل لتعليم صغار التلاميذ، قد يكون حصل لقاء بين الشاعرين، ولكن النقد المذكور لم يكن، والله أعلم.

وقصة معلقة عمرو بن كلثوم، وأنه قتل الملك عمرو بن هند، وقصة أمه مع أم عمرو بن هند، قصة موضوعة من اختراع بني تغلب، بدليل أنهم جعلوا قصيدة عمرو أنشودة الأناشيد يترنمون بها دهراً، حتى قال القائل:

ألهى بني تغْلبٍ عن كلِّ مكرمةٍ قصيدةٌ قالها عمرو بن كلثوم

ومَنْ تلهَّى بمجد آبائه دون أن يضيف عليه يكثر من اختراع قصص المجد، وعندما عابوهم بهذا الإنشاد، مع عدم الفعل، اخترعوا القصة ليبرروا تعلقهم بالقصيدة.

أمَّا قصيدة زهير بن أبي سلمى «المعلقة»، فهي مقبولة وصحيحة في مجملها؛ لأن حرب داحس والغبراء قد وقعت، وكثرة القتلىٰ من الفريقين واقعة، وإصلاح هرم بن سنان والحارث بن عوف بين القبيلتين مشهور، ويقع مثله، قد يكون في القصة زيادات تشويقيَّة، ولكن أصلها صحيح. والله أعلم.

وأما قصة الشعر الذي قاله المخضرمون في العصر الإسلامي، فقد تهيأ لها من أدوات النقد والضبط ما لم يتهيأ للقصة الجاهلية:

ذلك أن هذه القصص كثيراً ما يكون رسول الله ﷺ، والخلفاء الراشدون، والصحابة طرفاً في حوادثها، وتتصل بحكم شرعي من الحلال والحرام والمباح والمكروه.. إلخ، وهي في الوقت نفسه تتصل بواقعة تاريخيَّة، إمَّا أنها كانت، وإما أنها لم تكن، فهي بعامتها ذات صلة بالحديث النبوي والآثار المرويّة عن الصحابة.

وأسباب وضع القصة، أو المرغّبات والدوافع لوضعها عن العصر الإسلامي أكثر من الرغبة في وضع قصة لحَدَثٍ جاهلي.

منها: إثبات المناقب لمن تأخَّر إسلامهم، ومنها: الاختلافات السياسية، ومنها: الاختلافات الفقهيَّة، ومنها: إضافة مناقب إلى مناقب السابقين، ومنها: القصص والتذكير.. إلخ.

وفي سبيل غربلة ونخل أخبار القرن الأول الهجري، ذات الصلة بالنبيِّ ﷺ وأصحابه والتابعين، قام علماءُ الحديث النبويِّ بوضع منهج علميّ دقيق، ورأس هذا المنهج نَقْد الرجال الذين رَوَوْا الأخبار، وعرفنا الصادقين من رواة

الأخبار، وعرفنا المتهمين بالوضْع، والضعفاء، وبناءً عليه، فإننا لا نقبل في أخبار الشعراء الإسلاميَّة، إلا السند المتصل يكون على درجة من درجات الصحة أو الحسن.

والفرق بين رواية الأخبار الجاهلية، ورواية الأخبار الإسلامية: أن السند المتصل نادر الوجود في الأخبار الجاهلية، ورواية الأخبار الجاهلية كان شأناً أدبياً صرفاً.

أما الأخبار الإسلاميَّة، فإن أسانيدها المتصلة متحققة وموجودة؛ حيث بدأت الرواية والصحابة متوافرون، فأخذت الأخبار من أفواههم، ثم إنَّ الأخبار الأدبية الإسلاميَّة ذات شأن دينيّ، استنبط منها الفقهاء الأحكام الشرعيَّة، والحكم الشرعي مأخوذ من خبرٍ دنيويّ، أو أثر عمل به صحابيّ.

ومن هنا كان التشدد في قبول الأخبار الإسلامية، وكان التساهل في قبول أخبار الجاهلية.

ولنضرب الأمثلة:

١ـ في ترجمة عبد الله بن رواحة من «تاريخ دمشق» لابن عساكر: «وقال عبد العزيز الماجشون: بلغنا أنه كانت لابن رواحة جارية، وكان يتسرّى بها سرّاً عن أهله، فبصرت به امرأته يوماً قد خلا بها، فقالت له: قد اخترتَ أَمَتَكَ على حُرَّتِكَ، فجاحدها ذلك، فقالت له: إنْ كنتَ صادقاً، فاقرأ آية من القرآن، فقال:

شهدتُ بأَنَّ وَعْدَ اللهِ حقٌّ وأَنَّ النار مثوى الكافرينا

قالت: فزدني آية أخرى، فقال:

وأَنَّ العرشَ فَوْقَ الماءِ طافٍ وَفَوْقَ العَرْشِ رَبُّ العالمينا
وتحملُه ملائكةٌ كرامٌ ملائكةُ الإله مُقَرَّبينا

فقالت: آمنتُ بالله، وكذَّبتُ البصر، فأتى رسول الله فحدثه، فضحك ولم يغيّر عليه»[1].

فهذه القصة غير صحيحة، والشعر غير صحيح للأمور التالية:

١ـ سند القصة ضعيف لا يُعمل بمثله في الأحكام الشرعية.

فعبد العزيز الماجشون متوفى سنة (١٦٤هـ)، وبه يكون السند منقطعاً، وقال: «بلغنا»، والمبلِّغ غير معروف، وكأن البلاغات في الرواية تشبه القصص الشعبي، لا يُعرف لها قائل.

والقصة تحتوي على حكم شرعي، وهو «كراهية أو حرمة قراءة الجُنُب للقرآن»، والأحكام لا تثبت إلا بالأحاديث الصحيحة المتصلة.

٢ـ في متن الحديث ما لا يُقبل عقلاً وشرعاً:

أما الذي لا يُقبل شرعاً، بل هو من المنكرات: أنه جعل القرآن مثل الشعر، أو الشعر مثل القرآن، وما المخرجُ لو أن المرأة حفظت الشعر على أنه قرآن وعلمته أولادها؟ أو روتْه أمام مَنْ هو مغفَّل مثلها ـ على زعْم القصة ـ أليس فيه تشويش على عقول الناس، وخصوصاً أن القصة لم تقلْ: إن عبد الله بن رواحة أفصح عن حقيقة الكلام فيما بَعْدُ.

وفي القصة كذبٌ، واللهُ لا يبيح الكذب إلا إذا كان الرجل في معركة، وعبد الله ليس كذلك.

ومما لا يقبل عقلاً في القصة، أنهُ يوجد في المدينة النبوية مَنْ لا يفرق بين الشعر والقرآن، بل لا يُقبلُ عقلاً أن تكون امرأة الشاعر، لا تفرق بين الشعر والنثر، والأبيات الثلاثة على وزن شعري واحد هو الوافر، ولم يتفق أن جاء في

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١/ ٢٣٨)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (ج٧).

الكلام ـ الذي لا يُقصد أن يكون شعراً ـ أكثر من بيت واحد، على التوالي.

والذي أرجحه أن تكون القصة من وضْع بعض الفقهاء للاحتجاج بها في حكم قراءة الجنب للقرآن، أو في تفسير: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾[1]، فبعض الفقهاء يبيحه، وبعضهم يمنعه، والمسألة خلافية.

والقصة تُروى عن طريق أُخرى، ولم ينته الكلام إلى رسول الله، والشعر غير الشعر أيضاً، وفيها: «أن عبد الله بن رواحة كانت له امرأة يتقيها، وكانت له جارية، فوقع عليها، فقالت له، فقال: سبحان الله! قالت: اقرأ عليَّ إذن؛ فإنك جنب، فقال:

شهدتُ بإذن الله أَنَّ محمداً ... رسولُ الذي فوق السموات من علُ
وأن أبا يحيى ويحيى كلاهما ... له عملٌ مِنْ ربّه متقبّلُ

وهو أول ما قال من الشعر في الإسلام».

والأبيات الأولىٰ، والبيتان الأخيران نظم، ليس من شكل شعر عبد الله بن رواحة، ولا من شعر حسان، فهي أبيات مصنوعة، من كلام أهل القرن الثاني.

٢ـ وقصة سُحَيم عبد بني الحسحاس، وإنشاده قصيدته البائية: «عميرة ودّع..» لعمر بن الخطاب، لا يصح منه شيءٌ؛ فالقصيدة فيها تصريح بالفحش في مواطن كثيرة منها، ولا يصح سماع عمر لها.

وروي في «الأدب المفرد» للبخاري البيت الأول فقط، وتمثُّل رسول الله ﷺ بالبيت الأول، أو بقوله: «كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً» لا يصحُّ، بل هو موضوع، وقصة إنقاذه «عميرة» من حصن اليهودي يناقض التاريخ، ومجموع أخباره مضطرب بعيد عن الواقع التاريخي، وهو من القصص الأدبي الذي يُصنع لبيان سبب قول الشعر.

---

(١) سورة الواقعة: ٧٩.

٣ـ وقد جعلتُ قصة كعب بن زهير النموذج للحكم على القصص الأدبي الإسلامي الذي يؤرخ به الأدب، واتخذت قصيدته «بانت سعاد» عنواناً للبحث ومجالاً للنقد، فجمعت رواياتها، ونقدت أسانيدها ومتونها، وقدمت للقصيدة شرحاً وافياً، وبينتُ تأثيرها في الشعر العربي، وربطت بينها وبين قصيدة البوصيري الميميَّة؛ لما بين القصيدتين من توافق أو تقارب في القصة، وإن كانت قصة كعب في اليقظة، وقصة البوصيري في المنام.

وأفردت بحثاً في المدائح النبويَّة، وأرخت لها منذ طفولة محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ إلى وفاته، وبعد مماته، كما أرختُ لبداية الاحتفال بيوم المولد النبوي، وربطت تجدد المدائح النبوية بعمل الموالد النبويَّة.

فهل أحسنتُ فيما قدمتُ ؟ الجوابُ متروك للقارىء، وسوف يختلف القراءُ في الحكم، كما يختلفون في الحكم على الموضوعات الثقافية والأدبية، وتعدد الآراء والأحكام ظاهرة صحيَّة في الأُمَّة، إذا كانت لا تفسد للودّ قضية.

﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[1].

محمد محمد حسن شُرَّاب

داريَّا الشام

---

(١) سورة الحشر: ١٠.